صدى البلد

الجمعة 2011-06-03 العدد 2589

عماد طربيه: الحل بفتح سوق الإنترنت لا بالإحتكار

متناقضة هي اخبار الانترنت في لبنان، فـ 3G سيشكل نقلة نوعية للقطاع، والتسريع سيكون لمصلحة اللبنانيين، لكن في حديث خاص لـ«صدى البلد» يقدم المدير العام لشركة سيدركوم عماد طربيه نظرة أخرى: «الـ3G ضروري لكن ليس على حساب خلق إحتكار جديد يضر بالمستهلك وبالمستثمر اللبناني. طبقوا قانون الإتصالات 431 واعتمدوا «ورقة باسيل»، حينها تُحلّ المشكلة جذرياً».

فضل عيتاني

خاص | صدى البلد

يؤكد طربيه ان «لبنان في المرتبة الأخيرة في العالم على صعيد الانترنت، بسبب سياسة الإحتكار للخطوط الدولية، وعدم تحفيز الإستثمارات والمنافسة غير العادلة. تبلغ كلفة الخط المرتبط بأوروبا وأميركا أقل من 30 دولارا على وزارة الإتصالات، بينما تبيعه الوزارة بـ3000 دولار الى شركات الانترنت، التي لا حلّ أمامها سوى نقل الكلفة إلى المشترك الذي يتكبّد أثماناً باهظة في هذا الشأن ما جعلني أجري دراسة بين لبنان ودول العالم، حيث حلّ لبنان في المركز الـ186 من أصل 186 دولة في سرعة الانترنت». ومقارنة بينه وبين كوريا الجنوبية، صاحبة المركز الأول. نجد ان في كوريا الجنوبية تدفع 30 دولاراً فتحصل على خط للمنزل أو للمكتب بسرعة 100 ميغابايت في الثانية، بينما في لبنان تحتاج الى دفع 150 ألف دولار شهرياً لوزارة الاتصالات للحصول على سرعة الانترنت المماثلة.

لمعالجة هذا الخلل يقترح «وضع استراتيجية تؤمن انفتاح القطاع وزيادة عدد المشغّلين وهو تحديداً ما جاء في سياسة وزير الاتصالات السابق جبران باسيل، مما يزيد من نوعية الخدمات وتنوعها وتخفيض أسعارها في الوقت عينه. أما نحاس فأزال ورقة باسيل عن الموقع الالكتروني للوزارة وعارض الوزير إعطاء شركات نقل المعلومات والإنترنت رخصا طويلة الأمد، بل رخص تتجدد سنوياً ما يفرمل التحفيز للقيام بالاستثمارات اللازمة كما ان الضرائب المفروضة على تلك الشركات ما زالت باهظة وتناهز الـ60%، يدفع المشترك ما بين ضريبة مباشرة وغير مباشرة حوالى الـ13 دولاراً على إشتراك شهري بقيمة 45 دولاراً».

يلفت طربيه «المرة الأخيرة التي تم فيها تخفيض سعر كلفة الخطوط الدولية بسرعة 2 ميغابايت الثانية (E1) كان في 2006 بموجب مرسوم مجلس وزراء، بينما المنطق يقول انه في حال وجود منافسة عادلة، يتم تحديد السعر بمعادلة العرض والطلب كما هي الحال في كوريا الجنوبية مثلا. ويضيف «في كل قطاع يجب ان يكون هناك قانون ينظمه، وهو ما حصل في قطاع الإتصالات والانترنت، حيث تم اقرار قانون الإتصالات رقم 431 في 2002، ووضع في الخدمة في 2007 حين تم انشاء الهيئة الناظمة للاتصالات. وفي بعض بنود القانون ما يشير الى منافسة شريفة وعادلة وفتح السوق، لحماية وتأمين حاجات المستهلك بأسعار تنافسية. بينما الذي يحصل هو فتح السوق امام مشغلين اثنين أجانب (أوراسكوم وزين)، يتحكمون بالسوق دون التطلع الى التطوير إنما التطلع إلى زيادة أرباحهم ولو على حساب المستهلك اللبناني. فيتقاضيان 2.5 مليون دولار شهرياً اضافة الى 8.5 % من ايرادات البيع لقاء تشغيلهما شركتي ألفا وأم تي سي. وفي العام الماضي جدّد مجلس الوزراء عقدي شركتي أوراسكوم وزين 6 أشهر ومن ثم لفترتين ثلاثة أشهر متتاليتين إنتهت في 31 كانون الثاني 2011، بعد إستقالة الحكومة، قام الوزير نحاس بتجديد العقود للشركتين لـ12 شهراً وهنا نسأل.لماذا منح الوزير نحاس الشركتين «هدية» وبنفس الشروط المالية؟ علماً أن شركة زين أعلنت على موقعها الرسمي أن ربحها الصافي لقاء تشغيلها لشبكة MTC في سنة 2010 تجاوز 27 مليون دولار أميركي. سئل الوزير نحاس وقتها عن تجديد عقدي الخلوي فقال «استحصلنا من الشركتين على تعهد بالتزامهما التمديد بالشروط نفسها الحالية. ونظرا الى استقالة الحكومة، ان أي نقاش في تعديل العقد امر غير ممكن». وهنا السؤال: «ألا يعتبر التجديد لـ 12 شهراً بدلاً من ثلاثة أشهر في ظل حكومة تصريف أعمال كتعديل على «شروط» العقود؟ ومن قال أن شركة زين مثلاً كانت سترفض التجديد لـ3 أشهر مثلما كان معتمد سابقاً؟»

جيل جديد

ويشير طربيه «في العديد من بلدان العالم تقوم شركات متنافسة بتقاسم استعمال البنى التحتية «Infrastructure Sharing»، وفي لبنان، حيث أن الدولة تمتلك جميع أسهم شركتي ألفا وأم تي سي، كان من السهل جداً بناء شبكة واحدة وتتقاسم استعمالها شركتا ألفا وأم تي سي وبذلك توفر الدولة إستثمارا بقيمة 40 مليون دولار، فلماذا لم يتم فعل هذا في لبنان؟ الجواب يكمن في أن إحدى الشركتين (زين أو أوراسكوم) رفضت هذا الحل، فهل أن الوزارة تنفذ رغبات شركة زين أو أوراسكوم على حساب الخزينة والمال العام؟ وشدد على أن «عملية تسريع الانترنت الموعودة من وزارة الاتصالات تشكّل سعادة للمشترك على المدى القصير، ذلك لأن المثال واضح من خلال تشغيل أوراسكوم وزين للخلوي، فنوعية الخلوي رديئة، وكم من مرة توقفت الاتصالات الخلوية لساعات في مناطق عدة، فمن يضمن أن هذا لن يحدث في خدمة الـ3G أيضاً، طالما ان الشركتين المشغلتين هما عينهما؟. ويضيف «قدرتنا التنافسية ستتوقف حين يتم تشغيل 3G بالطريقة التي سيتم تسويقه فيها في ظل التفاوت الضرائبي ومنافسة غير عادلة، حيث من المفترض أن يكون مرخصا وخاضعا لقانون الاتصالات، بينما الذي يحصل هو انه سيبقى 3G خاضعاً للشركتين المشغلتين للخلوي، فيما الحلّ يكمن في ان يتم طرح 3G بمشاركة القطاع الخاص لزيادة القدرة التنافسية والخدمات المتعددة، ونستطيع تركيب شبكة وايماكس، مما يزيد المنافسة، ما يسمح بتخفيض السعر على المشترك ويعطي المشترك حقه باختيار الخدمات التي تناسب متطلباته».

طربيه الذي طالب بـ«تطبيق قانون الإتصالات 431 ومنح رخص طويلة الأمد وإرساء المنافسة العادلة»، اشاد بدور باسيل الذي كان سبّاقاً في طرح الموضوع «فهو طالب بفتح السوق

كلفة الخط 30 دولاراً وتبيعه الوزارة بـ 3 آلاف لشركات الإنترنت

ومنح تراخيص طويلة الأمد وفتح المنافسة على جميع الأصعدة على مستوى الانترنت وردّ 500 دولار لكل مشترك دفع ثمن خطّه الخلوي أيام شركتي Libancell و Cellis، إبان توليه وزارة الاتصالات لمواكبة خطته، اما مع نحاس فلا فتح للسوق ولا منح تراخيص طويلة الأمد ولا تحفيز للإستثمارات لا بل تشجيع الإحتكار من قبل مشغلي الدولة ودعم شركتين أجنبيتين». وردّا على سؤال عن الاختلاف في طريقة العمل بين وزيرين ينتميان الى التكتل عينه، يردّ «ربما لأن هناك احدا يعمل فقط لمصلحة اوراسكوم وزين». ولا يفت طربيه ترداد «الهيئة المنظمة للإتصالات موجودة ويستطيعون العودة اليها دائما، خصوصا وانها أثبتت نزاهتها»، مطالباً «باعادة النظر بعقود اوراسكوم وزين إما عبر إعادة مفاوضات على أتعابهم أو عبر طرح مناقصات جديدة لإدارة شركتي ألفا وأم تي سي، وبذلك نوفر على الخزينة عشرات ملايين الدولارات. وإذا رفضت الوزارة هذا الطرح، لا يسعنا إلاّ أن نسأل: «ما هو الدافع؟».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"